

Distr.: General
21 February 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

الدورة الثالثة

جنيف، ٢-٦ أيار/مايو ٢٠١١

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

تقرير مرحلي عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرأ المتعلقة بالعمل في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات

مذكرة أعتها أمانة الأونكتاد

موجز

يوفر هذا التقرير معلومات عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرأ المتعلقة بالعمل في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات منذ انعقاد الدورة الثانية للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية. ولذا فإنه يتناول المجالات المحددة في الفقرات ١٥٨-١٦١ من اتفاق أكرأ. ويقدم التقرير أمثلة عن تأثير عمل الأونكتاد في المجالات ذات الصلة، وهو عمل يضطلع به، في العادة، بالتعاون الوثيق، ومن خلال برامج مشتركة، مع المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية الأخرى الناشطة في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

مقدمة

- ١- قلما اتسم العلم والتكنولوجيا والابتكار بأهمية جوهرية للتنمية بقدر ما تتسم بها اليوم. فتشكل أنواع التقدم التكنولوجي نواة العديد من الظواهر المعاصرة، ومن هذه الظواهر المجتمعات القائمة على المعرفة، وعصر الشبكات، وكذلك، للأسف، الفجوة الرقمية. ولهذه الظواهر آثار بالغة الأهمية على التنمية.
- ٢- وتحدد الفقرات ١٥٨-١٦١ من اتفاق أكرا العمل الذي ينبغي أن يضطلع به الأونكتاد في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد أعرب مجلس التجارة والتنمية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عن الارتياح العام لتنفيذ الأونكتاد اتفاق أكرا حتى الآن. وأكد من جديد أيضاً ضرورة مواصلة التصدي للتحديات المستمرة القائمة في مجال التنمية، مثل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية^(١).
- ٣- وواصل الأونكتاد، خلال عام ٢٠١٠، مساعدة جميع البلدان النامية في ما تقوم به من أنشطة في مجالات العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. واستفاد ٨٥ بلداً من البلدان النامية أو البلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من برنامج أو نشاط واحد على الأقل من البرامج والأنشطة المضطلع بها في مجالات العمل هذه. وواصل البرنامج ضمان تغطية جغرافية متوازنة لخدماته، وشكلت أقل البلدان نمواً نسبة ٢٢ في المائة من مجموع البلدان المستفيدة. وفي عام ٢٠١٠، وفر فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابع لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات الدعم لـ ١٩ بلداً من أقل البلدان نمواً (٤٩ (٣٩ في المائة)، و ١٦ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية (٥٢ في المائة)، و ٧ دول نامية جزرية صغيرة (١٨ في المائة)، وبخاصة من خلال التدريب.

أولاً - اتفاق أكرا، الفقرة ١٥٨

الإطار ١

اتفاق أكرا، الفقرة ١٥٨

"وينبغي للأونكتاد أن يواصل دعم أعمال البحث والتحليل التي يضطلع بها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وأن يعزز السياسات الدولية والوطنية الفعالة، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى العاملة في هذا المجال. كما ينبغي له أن يستخلص الدروس من التجارب الناجحة في مجال نقل التكنولوجيا ونشرها من خلال جميع القنوات، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي له أيضاً زيادة دعمه للجهود التي تبذلها البلدان النامية، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً، للاستجابة للتغيرات التكنولوجية وتقييم مدى فعالية سياسة الابتكار المحلية. وينبغي للأونكتاد أن يساعد على تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تسخير المعرفة والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وأن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وعن طريق المساعدة التقنية المتصلة بذلك".

(١) انظر الأونكتاد (٢٠١٠). تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السابعة والخمسين. TD/B/57/8: الفقرة ٣، الصفحة ٥.

٤- استجابة للمطلب الوارد في الفقرة ١٥٨ من اتفاق أكرّا (انظر الإطار ١) عزز الأونكتاد أعماله في مجال البحوث وتحليل السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من خلال عدد من الأنشطة التي شملت تقريرين رائدين (هما عدد ٢٠١٠ من سلسلة تقرير اقتصاد المعلومات والعدد الأول من سلسلة تقرير التكنولوجيا والابتكار، اللذان أجريت بشأنهما بحوث في عام ٢٠٠٩ ولكنهما استكملا وأصدرا في عام ٢٠١٠)، وتنظيم عدد من اجتماعات الخبراء لبحث قضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار والقضايا المتصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتأثيرها على التنمية.

٥- وقد ركز تقرير التكنولوجيا والابتكار^(٢) على التحديات المتمثلة في تحسين الأداء الزراعي في أفريقيا ودور العلم والتكنولوجيا والابتكار في زيادة الإنتاج الزراعي ودخل جميع المزارعين، بما في ذلك الصغار منهم. ويمكن تطبيق معظم التحليل الوارد في تقرير التكنولوجيا والابتكار، إلى حد ما، على المزارعين في البلدان النامية الواقعة خارج أفريقيا. ويشير التقرير إلى أن التحدي الرئيسي المائل أمام هذه البلدان هو تعزيز قدرات الابتكار في النظم الزراعية الأفريقية على نحو يمكن من النجاح في التصدي للفقير وتحسين الأمن الغذائي وتحقيق قدر أوسع من النمو الاقتصادي والتنمية.

٦- وأشار تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٠ إلى أن تعزيز قدرة أفريقيا على استيعاب التكنولوجيات وتكييفها وتطبيقها في جميع القطاعات سوف يكون عاملاً حاسماً في تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي في القارة، فقدم عدة توصيات، منها التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن يكون صغار المزارعين محور السياسة الزراعية بحيث تلي خدمات البحث والتطوير والإرشاد الزراعي احتياجاتهم الحقيقية؛

(ب) ينبغي تعزيز القدرات في مجال رسم السياسات بغية إيجاد بيئة مواتية للابتكار الزراعي والتمكين من إجراء قدر من اختبار السياسات؛

(ج) ينبغي تعزيز نظم الابتكار الزراعي بالتركيز على البيئة المواتية ووبربط البحوث الوطنية والإقليمية والدولية بالابتكار؛

(د) من الأمور الهامة استهداف الاستثمار في الزراعة بتوجيه الموارد نحو تحسين البنية التحتية المادية والعلمية وإقامة الروابط وتقوية خدمات الإرشاد الزراعي؛

(هـ) ينبغي أن تؤخذ الظروف الزراعية - الإيكولوجية المحلية في الحسبان بحيث يتم تكييف التكنولوجيات مع حاجات مختلف المناطق الزراعية - الإيكولوجية والأخذ بمزيج

(٢) UNCTAD (2010). *Technology and Innovation Report 2010*. United Nations publication. Sales No. E.09.II.D.22. New York and Geneva (الأونكتاد ٢٠١٠). تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٠. منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.D.22. نيويورك وجنيف).

مناسب وفعال من الحلول القائمة على تكنولوجيات بسيطة أو متوسطة أو متقدمة والاستفادة من المعارف التقليدية والعلم الحديث؛

(و) ينبغي تعزيز بناء القدرات والتعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا وتقاسم التكنولوجيا.

٧- وعُرض تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٠ خلال مشاورات أجراها رئيس مجلس التجارة والتنمية، وحظي التقرير بعدد من البيانات الإيجابية من الدول الأعضاء. ونظم أيضاً في نيروبي عرض عام للتقرير للموظفين الحكوميين والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام، بالتعاون مع المراكز الإعلامية للأمم المتحدة. وقدمت عروض بالفيديو للأعضاء الجامعيين في المعهد الافتراضي للأونكتاد. ودعي الأونكتاد أيضاً إلى عرض تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٠ على الفريق العامل المعني بالتجارة ونقل التكنولوجيا، التابع لمنظمة التجارة العالمية، فأشاد به الفريق العامل بوصفه بحثاً مفيداً يأتي في الوقت المناسب.

٨- واضطلع ببحوث تحضيرية لتقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١١. وسينظر التقرير، من وجهة نظر التكنولوجيا والابتكار، في دور تكنولوجيات الطاقة المتجددة في التصدي لتحدي الفقر في مجال الطاقة الذي يواجه البلدان النامية وذلك على نحو يتوافق مع هدف تعزيز عمليات اللحاق بالركب القائمة على تكنولوجيات أكثر مراعاة للبيئة.

٩- واضطلع أيضاً ببحوث وتحليلات في إطار التحضير للدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بسياسات تنمية مؤسسات الأعمال وبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار (جنيف، ١٩-٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، التي تناولت دور مؤسسات التعليم والبحوث في تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وخلص الخبراء إلى أنه يتعين على البلدان النامية أن تعزز قدراتها في مجال الابتكار إلى جانب قدراتها العلمية وقدراتها في مجال استيعاب التكنولوجيا كجزء من جهودها لتحسين القدرة الإنتاجية وخلق فرص العمل والحد من الفقر. وأشار في هذا السياق إلى أن الابتكار لا يعني بالضرورة استحداث تكنولوجيات متقدمة جديدة؛ فالابتكار من خلال اعتماد وتكييف التكنولوجيات القائمة يمكن أن يكون وسيلة قوية تمكّن الشركات المبدعة من تطوير أعمال ناجحة. وأضاف الخبراء أنه ينبغي لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار أن تدعم توافر كفاءات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي يوفرها القطاع الجامعي مع طلبات القطاع الإنتاجي. فينبغي لهذه السياسة، مثلاً، أن توفر لمؤسسات التعليم والبحوث حوافز لوضع جداول أعمال تتطابق على نحو أكبر مع متطلبات مؤسسات الأعمال المحلية والمجتمعات المحلية. ولتحقيق ذلك، اتفق الخبراء على الأهمية الحاسمة لوجود نظام ابتكار وطني قوي. وشجعوا الأونكتاد على مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان النامية في هذا المجال، بما في ذلك من خلال إجراء البحوث والتحليلات وتنفيذ عمليات استعراض السياسة الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار.

١٠ - وقام الأونكتاد بتنظيم وتقديم خدمة موضوعية لاجتماع الخبراء الأحادي السنة المعني "بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل ونشر التكنولوجيا والدراية العملية من أجل التنمية المستدامة في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً" (جنيف، ١٦-١٨ شباط/فبراير ٢٠١١). وتم النظر، في إحدى جلسات هذا الاجتماع، في دور نظم الابتكار الوطني في تيسير نقل التكنولوجيا وتحسين الأداء التكنولوجي والابتكاري للبلدان النامية. وبحث الخبراء الأداء المقارن لعدد من البلدان النامية في مجال إنتاج السلع القائم على كثافة العنصر التكنولوجي، فأشاروا إلى أن عمليات الفحص والرصد والتقييم الهادفة إلى إزالة أخطاء السياسة بصورة تدريجية وتحقيق الارتقاء التكنولوجي مع مرور الزمن عوامل هامة كانت إلى حد كبير وراء الفوارق في الأداء بين البلدان. ويُعد وجود رأسمال بشري عالي الجودة جانباً آخر يتصف بأهمية مركزية. وأشار الخبراء أيضاً إلى وجود أفضية مختلفة لنقل التكنولوجيا إضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلى أن جميع هذه الأفضية ينبغي أن تحظى باهتمام مقررسي السياسات. وأشار الخبراء كذلك إلى أن لقدرات الاستيعاب الوطنية أهمية حاسمة في جعل الاستثمار الأجنبي المباشر يفضي إلى تقدم تكنولوجي ذي شأن في البلدان النامية، وأنه لتوليد هذه القدرات، ينبغي أن تهدف السياسة إلى دعم إنشاء نظم ابتكار وطنية في البلدان النامية.

١١ - ويجري إعداد منشورين في إطار دراسات الأونكتاد الراهنة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. ويبحث المنشور الأول - وعنوانه دراسة عن الجنسانية والعلم والتكنولوجيا والاستدامة - مواضيع شاملة لعدة مجالات هي الجنسانية والعلم والتكنولوجيا وسبل الرزق المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على عدد من قطاعات التنمية الرئيسية، مثل إنتاج/زراعة الأغذية، والمياه، والطاقة، وتنمية مؤسسات الأعمال. ويبرز أمثلة على ممارسات جيدة ودراسات حالات كما يحدد السياسات والأدوات وغيرها من العوامل والاستراتيجيات المساهمة اللازمة لتطبيق نماذج ناجحة وتطويرها وزيادة حجمها. أما المنشور الثاني، فعنوانه دراسة عن المياه لأجل توفير الغذاء - الإدارة الابتكارية للمياه لأجل توفير الأمن الغذائي والتخفيف من الفقر. وهو يبحث التحديات المرتبطة بإدارة المياه الزراعية في سياق تغير المناخ، وازدياد الطلب على إنتاج الأغذية، والاستدامة البيئية، ويستعرض الدور الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيات في مجال زيادة إنتاجية المياه، والمرونة في إدارة مياه الزراعة، وسبل الرزق المستدامة. ويستعرض أيضاً جملة من التكنولوجيات المناسبة وممارسات الإدارة المرتبطة بها - سواء التكنولوجيات التقليدية (مثل جمع المياه وتخزينها) أو التكنولوجيات الجديدة والناشئة (مثل نظام المعلومات الجغرافية)، ويبحث المجالات الرئيسية للعمل المقبل الهادف إلى تسريع نشر واعتماد هذه التكنولوجيات.

١٢ - واستجابة للولاية الواردة في الفقرة ١٥٨ من اتفاق أكر، واصل الأونكتاد تنفيذ برنامجه الخاص بعمليات استعراض السياسة الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. والغرض من عمليات الاستعراض هذه هو تمكين البلدان المشاركة من تقييم فعالية سياساتها وممارساتها الهادفة إلى بناء القدرات في أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار ودعم إدماج هذه

السياسات في استراتيجياتها الإنمائية العامة. وتتم عمليات الاستعراض، أساساً، بتصميم نُظم العلم والتكنولوجيا والابتكار، وبالروابط بين مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبيرة ومؤسسات العلم والتكنولوجيا ورابطات الأعمال، وبالحوار السياسي في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

١٣- ونظم الأونكتاد، في عام ٢٠١٠، اجتماع خبراء مختصاً لعمليات استعراض السياسة الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ناقش فيه خبراء من الوسط الأكاديمي والوكالات الدولية الأخرى المهتمة بسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار الإطار المفاهيمي لتنفيذ عمليات استعراض السياسة الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية. وبحوثاً أيضاً الشكل المثالي للهيكل والمحتوى ولعملية الإنتاج بغية زيادة تأثير عمليات الاستعراض في الأجل الطويل إلى الحد الأقصى. وستساهم محصلة المناقشات في وضع وثيقة عن منهجية ومبادئ توجيهية لتنفيذ عمليات استعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار ستعدها الأمانة في عام ٢٠١١.

١٤- وأنهى الأونكتاد أيضاً استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في بيرو (الذي سينشر في بداية عام ٢٠١١) وأوفد بعثات إلى الجمهورية الدومينيكية والسلفادور. ويتوقع أن توضع في عام ٢٠١١ الصيغة النهائية لاستعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في هذين البلدين الآخرين.

١٥- وفي مجال تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، نشر تقرير *اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٠: تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومؤسسات الأعمال والتخفيف من الفقر* في تشرين الأول/أكتوبر^(٣). وعرض التقرير على الصحفيين وغيرهم من الجهات المهتمة بالأمر عن طريق تنظيم أحداث تم فيها التعريف به في ١٤ مدينة حول العالم، بالتعاون، في كثير من الأحيان، مع وكالات أخرى^(٤). وأسفرت أنشطة التعريف بالتقرير عن كتابة أكثر من ٢٣٠ مقالاً جديداً وعن عدة مقابلات إذاعية وتلفزيونية في وسائل الإعلام الوطنية والدولية. وإضافة إلى ذلك، عرض التقرير في مؤتمرات دولية رئيسية تتناول تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، مثل المؤتمر المعني بتسخير تكنولوجيا الاتصال بواسطة الهاتف المحمول لأغراض التنمية المعقود في كمبالا، أوغندا؛ والمؤتمر الأوروبي - الأفريقي للبحوث المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعقود في

(٣) UNCTAD (2010) *Information Economy Report 2010: ICTs, Enterprises and Poverty Alleviation*

(الأونكتاد ٢٠١٠) *تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٠: تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومؤسسات الأعمال والتخفيف من الفقر*. منشورات الأمم المتحدة. رقم المبيع: E.10.II.D.17. نيويورك وجنيف).

(٤) جنيف وأديس أبابا (مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة)، وبانكوك (مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة) وبيروت (مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (إسكوا)) وكولومبو، وداكا، ولاهاي، وجوهانسبرغ، وليمبا، ولواندا، ومانشستر، ونيروبي، وساو باولو، وتونس العاصمة.

هلنسكي، فنلندا؛ والمؤتمر المعني بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية لعام ٢٠١٠ المعقد في لندن، المملكة المتحدة؛ ومنتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع المعقد في الحمامات، تونس.

١٦- وشدد تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٠ على أنه توجد، للمرة الأولى، فرص حقيقية لربط مؤسسات الأعمال الصغيرة والبالغة الصغر ومنشآت المشاريع في البلدان المنخفضة الدخل عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبوجه خاص، يسارع المزارعون وصيادو الأسماك ومنشآت المشاريع الحضريون إلى اعتماد الهاتف المحمول كأداة رئيسية لدفع عجلة أنشطتهم التجارية. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على أن بعض الفقراء يجدون سبل رزق جديدة بفضل هذا الاتجاه. وشدد التقرير على أنه ينبغي لوضعي السياسات في البلدان النامية ولشركائهم في التنمية أن ينتهزوا هذه الفرص الجديدة للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤسسات الأعمال في جلب فوائد ملموسة للفقراء.

١٧- وفي ضوء ما تقدم، يدعو التقرير إلى عمليات تدخل في مجال السياسة تكون مكيفة حسب الحاجة. أولاً، هناك حاجة إلى تأمين الوصول بكلفة ميسورة إلى تقنية الهاتف المحمول في تلك الأجزاء من البلدان المنخفضة الدخل التي ما زالت لا تشملها هذه التقنية. ثانياً، ينبغي تعزيز الصلات بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسياسات مؤسسات الأعمال الهادفة إلى الحد من الفقر والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ثالثاً، ينبغي للشركاء في التنمية أن يواكبوا التطورات السريعة التي تحدث في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وأن يكفلوا إيلاء إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاهتمام المناسب في برامجهم. رابعاً، يشير التقرير إلى أنه ينبغي للحكومات ووكالات التنمية أن تعمل في شراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وإذا ما طبقت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنجاح في مؤسسات الأعمال، فإن دعم الحكومات والشركاء في التنمية يمكن أن يساعد على ضمان أن تساهم هذه التكنولوجيات مساهمة إيجابية قوية في تأمين سبل الرزق والحد من الفقر. ويتسم هذا الأمر بالأهمية، وخاصة في ضوء الحاجة إلى تحقيق تقدم فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية.

١٨- وبدأت خلال الأشهر الماضية من عام ٢٠١٠ الأعمال التحضيرية لتقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١١، الذي سيكون موضوعه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية القطاع الخاص.

١٩- وشرع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠^(٥) في دراسة عن الآفاق المرتقبة للتوفيق بين قوانين الفضاء الإلكتروني في سبعة من بلدان أمريكا اللاتينية. ويتضمن هذا المنشور الجديد عرضاً شاملاً للحالة في كل من البلدان المعنية، بما يتيح إجراء مقارنات إقليمية.

٢٠- واستجابة للإشارة الواردة في الفقرة ١٥٨ من اتفاق أكرا بخصوص التعاون بين البلدان الجنوب في سياق العلم والتكنولوجيا والابتكار (انظر الإطار ١)، استمر العمل خلال عام ٢٠١٠ مع شبكة مراكز الامتياز التابعة للأونكتاد في برنامج يستهدف بناء القدرات في الأوساط العلمية في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. وتعتمد الشبكة على كبريات المؤسسات العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية لتنظيم دورات تدريبية لعلماء البلدان النامية. وعقدت شبكة مراكز الامتياز التابعة للأونكتاد، التي تستهدف بناء القدرات في أفريقيا على وجه التحديد، ١١ دورة تدريبية حتى الآن. وفي عام ٢٠١٠، تضمن البرنامج دورة تدريبية حول أمن الفضاء الإلكتروني عقدت في مدينة تونس، وضمت مشاركين من بلدان أفريقية استفادوا من تحسين المهارات المتعلقة بقضايا أمن الفضاء الإلكتروني خلال الدورة.

٢١- وساهم الأونكتاد أيضاً في اجتماع فريق خبراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة حول "تسخير المعرفة لأغراض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وقدم عرضاً عاماً عن تجربته في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الأفريقية، مستنداً بصورة رئيسية إلى الاستعراضات الخمسة لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار التي أعدها للبلدان الأفريقية حتى الآن (بما في ذلك إثيوبيا وأنغولا).

ثانياً - اتفاق أكرا، الفقرة ١٥٩

الإطار ٢

اتفاق أكرا، الفقرة ١٥٩

"وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يساهم في بناء توافق في الآراء في المناقشات الدولية بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتأثيراتها على التنمية، وأن يواصل تقديم الدعم بوصفه أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية على المشاركة بفعالية في المناقشات الدولية بشأن نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف، وتحديد الخيارات السياسية وأفضل الممارسات في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية في تحديد سبل ووسائل تفعيل البنود المتعلقة بنقل التكنولوجيا والواردة في الاتفاقات الدولية وفي نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة وذلك بهدف زيادة فوائدها المحتملة إلى أقصى حد".

(٥) UNCTAD (2010) Study on Prospects for Harmonizing Cyberlaws in central America. Unuted Nations publication. UNCTAD/DTL/STICT/2009/3. New York and Geneva

٢٢- استجابة للطلب الوارد في الفقرة ١٥٩ من اتفاق أكرا (انظر الإطار ٢)، أسهم الأونكتاد مرات عدة في بناء توافق في الآراء في المناقشات الدولية بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. فقد قدّم الأونكتاد، بوصفه أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، خدمة موضوعية وتقنية للدورة الثالثة عشرة للجنة المذكورة، التي عقدت في أيار/مايو ٢٠١٠^(٦). وبحث اللجنة، في جملة أمور، موضوعين يحظيان بالأولوية:

(أ) التحسينات والابتكارات في الآليات المالية القائمة: تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

(ب) التكنولوجيات الجديدة والناشئة: تسخير الطاقة المتجددة لأغراض التنمية.

٢٣- وكمساهمة في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠، وهو "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، عقدت حلقة نقاش خاصة حول موضوع "الجنسانية والعلم والتكنولوجيا". وتضمنت الدورة جزءاً وزارياً مثل فيه أكثر من ١٥ دولة عضواً على المستوى الوزاري. وكان من بين المشاركين أيضاً رؤساء المنظمات الدولية المنضوية في منظومة الأمم المتحدة أو ممثلوها، وممثلون عن مجلس أوروبا والاتحاد الأفريقي، وممثلون عن المجتمع المدني ومؤسسات الأعمال.

٢٤- وأوصت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع قرار بشأن "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية"، يتضمن دعوات للعمل موجهة إلى الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي^(٧). وحدد المشاركون، علاوة على ذلك، بعض العوائق الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة ودعوا جميع الجهات المعنية إلى توفير الموارد الكافية ودعم الجهود الهادفة إلى بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وسلّط الضوء أيضاً على ضرورة بناء القدرات الابتكارية المحلية. وشجعت الحكومات على توفير بيئة مواتية تشجع القطاعين الخاص والعام على إطلاق مبادرات في مجال استحداث ونشر تكنولوجيات طاقة متجددة. وأعرب المشاركون عن القلق إزاء اتساع الفجوة في مجال الموصولية الخاصة بالنطاق العريض، وهو اتساع يؤثر على العديد من التطبيقات الإلكترونية الهامة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وأشادوا، في هذا السياق، بالمبادرات الراهنة الهادفة إلى تحقيق النشر السريع للنطاق العريض وأكدوا الحاجة إلى إعطاء الأولوية للنهج الابتكارية في استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية.

(٦) أعد الأونكتاد تقرير الأمين العام عن المواضيع ذات الأولوية (E/CN.16/2010/3) و (E/CN.16/2010/4).

(٧) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2009/8.

٢٥- ونظّم الأونكتاد اجتماعاً لفريق المناقشة المنعقد بين الدورات التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر في جنيف. ووفر الفريق فرصة لدراسة مختلف القضايا المتعلقة بالمواضيع ذات الأولوية التي ستُنظر فيها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها السنوية الرابعة عشرة، بما في ذلك التكنولوجيات التي تتيح التصدي للتحديات في مجالات مثل الزراعة، والمياه، وقياس تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على التنمية. وفي هذا السياق، سلّط أعضاء الفريق الضوء على ضرورة تعزيز نظم الابتكار الزراعي بغية معالجة بعض المشكلات الخاصة التي يواجهها صغار المزارعين. وسيتاح تقرير الفريق للدورة الرابعة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التي ستعقد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١.

٢٦- وقدم الأونكتاد دعماً موضوعياً للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.^(٨) واعتمدت الجمعية العامة قراراً في إطار هذا البند من جدول الأعمال^(٩).

ثالثاً - اتفاق أكرا، الفقرة ١٦٠

الإطار ٣

اتفاق أكرا، الفقرة ١٦٠

"ينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة في عمليات استعراض السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياسات المراعية لمصالح الفقراء، والأطر القانونية والتنظيمية، وقياس اقتصاد المعلومات، بما في ذلك عن طريق الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، التي أُطلقت في الأونكتاد الحادي عشر".

٢٧- وفقاً للفقرة ١٦٠ من اتفاق أكرا (انظر الإطار ٣)، واصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استجابة للطلب القوي الذي تلقاه في عام ٢٠١٠. وامتدت أنشطة المساعدة التقنية التي اضطلع بها في هذا الميدان إلى جميع مناطق البلدان النامية، واعتمدت في هذه الأنشطة، بصورة رئيسية، على دعم خارج عن الميزانية قدمته حكومات فنلندا وفرنسا وإسبانيا.

٢٨- وبغية اغتنام فرص التنمية التي تخلقها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من الأمور الأساسية توفير أطر قانونية وتنظيمية. وقد هدفت أنشطة المساعدة التقنية التي اضطلع بها

(٨) أعد الأونكتاد تقرير الأمين العام عن بند جدول الأعمال (A/65/64).

(٩) انظر A/RES/65/141.

الأونكتاد في هذا الميدان، بصورة رئيسية، إلى تيسير زيادة الانسجام بين التشريعات الخاصة بالفضاء الإلكتروني على الصعيد الإقليمي، مع تنفيذ مشاريع في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

٢٩- ففي أفريقيا، نُظِّم في كيغالي، رواندا، في حزيران/يونيه ٢٠١٠، في إطار المساعدة المقدّمة لتحقيق الانسجام بين قوانين الفضاء الإلكتروني في الدول الشريكة الخمس الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا، اجتماع إقليمي "لفرقة العمل التابعة لجماعة شرق أفريقيا"، بدعم من أمانة الجماعة. وقَّيم الاجتماع التقدم الذي أحرزته الدول الشريكة الأعضاء في الجماعة في إعداد قوانين الفضاء الإلكتروني ورَّحَّب باعتماد المجلس القطاعي لوزراء النقل والاتصالات والأرصاد الجوية التابع للجماعة، في أيار/مايو ٢٠١٠، "الإطار القانوني لجماعة شرق أفريقيا الخاص بقوانين الفضاء الإلكتروني" (المرحلة الأولى).

٣٠- ويشكل هذا الإطار، بالشكل الذي اعتمد به، توجيهاً التزمت من خلاله الدول الشريكة الخمس - بروندي، وكينيا، ورواندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وأوغندا - بسن قوانين خاصة بالفضاء الإلكتروني سيتم تحقيق الانسجام بينها وستكون سارية المفعول في جميع أنحاء المنطقة. وترى الدول أن اعتماد قوانين متوائمة خاصة بالفضاء الإلكتروني أمر حاسم لتنفيذ خدمات الحكومة الإلكترونية تنفيذاً فعالاً ولزيادة التجارة والاستثمار على الصعيدين الإقليمي والخارجي.

٣١- وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نُظِّمت دورة تعلّم عن بعد بشأن الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية باستخدام منصة برنامج التدريب في مجال التجارة لمشاركين من ١٩ بلداً من البلدان الأعضاء في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي. ومن المزمع أن تعقبها دورة تنظّم في حضور المشاركين في شباط/فبراير ٢٠١١ لإتاحة المجال لإجراء مناقشة عملية حول سبل زيادة تحقيق الانسجام في المنطقة.

٣٢- وفي آسيا، أحرز تقدم في كل من كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية فيما يتعلق ببحث وإقرار مشاريع قوانين التجارة الإلكترونية. غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز القدرة الوطنية لضمان اعتماد قوانين التجارة الإلكترونية.

٣٣- وظل الأونكتاد يتلقى طلبات جديدة بشأن المساعدة التقنية في هذا الميدان في عام ٢٠١٠، ومنها طلبات مقدّمة من مدغشقر وبوركينا فاسو والنيجر. وإضافة إلى ذلك، دعت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الأونكتاد إلى المشاركة في العمل المتعلق بآليات تسوية المنازعات على شبكة الإنترنت. وبعد أن شارك الأونكتاد في مؤتمر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول تمكين المستهلكين الإلكترونيين، الذي نُظِّم في عام ٢٠٠٩، فإنه سيواصل المشاركة في عملية المراجعة من أجل نقل الشواغل التي تساور البلدان النامية في بعض هذه المجالات. وشرع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في إجراء تقييم خارجي لبرنامج الأونكتاد المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإصلاح القانوني. وينتظر أن يستكمل خلال النصف الأول من عام ٢٠١١.

- ٣٤- وقد استُكمل استعراض سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر في عام ٢٠١٠ ومن المقرر أن يُعرض رسمياً في الربع الأول من عام ٢٠١١.
- ٣٥- وفي مجال قياس اقتصاد المعلومات، واصل الأونكتاد دعم جهود الدول الأعضاء المهادفة إلى تحسين توافر الإحصاءات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة فيما يتعلق بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الأعمال. وإذا لم تتوفر بيانات موثوقة لواضعي السياسات فإنهم سيجدون أنفسهم في وضع غير مواتٍ عندما يصوغون سياساتهم وينفذوها ويقيمونها. إلا أنه لا يزال هناك نقص خطير في البيانات الموثوقة في هذا المجال في معظم البلدان النامية. وسوف يحتاج برنامج العمل وما يتصل به من المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تمويل إضافي لتلبية الطلب المتزايد على المساعدة ومواصلة تطوير العمل المنهجي المتعلق بإحصاءات اقتصاد المعلومات.
- ٣٦- ونظّم الأونكتاد خلال عام ٢٠١٠، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، دورة تدريبية إقليمية للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. وعُقد عدد أقل من الدورات التدريبية، مقارنة بالسنوات الماضية. وسوف يحتاج العمل في مجال قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تمويل إضافي، وخاصة لمواصلة تطوير مجالات إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المسؤول عنها الأونكتاد، وبناء القدرات فيما يتعلق بجمع وتحليل إحصاءات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قابلة للمقارنة دولياً.
- ٣٧- وقد قامت الإسكوا بترجمة الطبعة المنقحة من "دليل إنتاج إحصائيات عن اقتصاد المعلومات" إلى اللغة العربية وقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بترجمته إلى اللغة الإسبانية.
- ٣٨- وواصل الأونكتاد التعاون مع مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة تُعنى بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي تموز/يوليه ٢٠١٠، اشترك الأونكتاد في تنظيم حلقة دراسية دولية مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات، وحكومة جمهورية كوريا، والشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وساهم الأونكتاد أيضاً في ورشة العمل الأولى، وهي اجتماع أقاليمي عُقد في عمان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بشأن بناء القدرات لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة الناطقة باللغة العربية. وإضافة إلى ذلك، تم تناول العمل المتعلق بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق عدة اجتماعات دولية أخرى في نيويورك (اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة) وباريس (اجتماع الفرقة العاملة المعنية بوضع مؤشرات لمجتمع المعلومات) وجنيف (منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، الاجتماع المعني بالمؤشرات العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

رابعاً - اتفاق أكرا، الفقرة ١٦١

الإطار ٤

اتفاق أكرا، الفقرة ١٦١

"وينبغي أن يساهم الأونكتاد في تنفيذ خطوط العمل التي وضعها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بشأن بناء القدرات، وتهيئة بيئة تمكينية، والأعمال التجارية الإلكترونية، والعلوم القائمة على التواصل عبر الشبكات الإلكترونية، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى. وينبغي للأونكتاد أيضاً، بوصفه أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أن يساعد هذه اللجنة في تنفيذ ولايتها المتعلقة بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات".

٣٩- استجابة للطلب الوارد في الفقرة ١٦١ من اتفاق أكرا، أولى الأونكتاد أيضاً تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات اهتماماً خاصاً (انظر الإطار ٤). وفي مجال قياس مجتمع المعلومات، واصل الأونكتاد الاضطلاع بدور رئيسي في سياق الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وانتُخب الأونكتاد في عام ٢٠١٠ عضواً في لجنته التوجيهية لفترة سنتين أخرى. ويساهم عمل الشراكة المتعلق بإحصاءات مجتمع المعلومات في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

٤٠- وفي سياق مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات أيضاً، اشترك الأونكتاد في تنظيم منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٠ مع الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو في أيار/مايو ٢٠١٠. وخلال هذا المنتدى، ساهم مندوبون من نحو ٥٠ بلداً في المناقشات التي دارت بروح من الشراكة البناءة المتعددة الجهات صاحبة المصلحة. واضطلع الأونكتاد بدور نشط في الإعداد للمنتدى. وكان موظفو الأونكتاد مسؤولين عن تنظيم تيسير مسارات العمل بشأن التجارة الإلكترونية، بصورة مشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وعقد دورة بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية بالتعاون مع أعضاء آخرين في الشراكة).

٤١- وخلال منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٠، عُقد في مقر الاتحاد الدولي للاتصالات اجتماع لفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات شغل فيه الأونكتاد منصب أحد نواب الرئيس. وساهم الأونكتاد، خلال عام ٢٠١٠، في تنسيق عمل فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات على نطاق الوكالات وأعد مسحاً للمبادرات الحالية المتعلقة ببناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة، كإسهام مقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج كي تنظر فيه.

٤٢ - واستعرضت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، خلال دورتها الثالثة عشرة، التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات^(١٠). وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع قرار بشأن "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات"، يتضمن دعوات للعمل موجهة إلى الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي. وأعرب المشاركون عن القلق إزاء اتساع الفجوة في الموصولية الخاصة بالنطاق العريض، وهو اتساع يؤثر على العديد من التطبيقات الإلكترونية الهامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا السياق، أشاد المشاركون بالمبادرات الهادفة للإسراع في نشر النطاق العريض وأكدوا الحاجة إلى إيلاء الأولوية للنهج الابتكارية في استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية. وطُلب في هذا القرار أيضاً إلى رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إنشاء فريق عامل "يستهدف التماس الإسهامات من كافة الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة" بشأن إدخال تحسينات على مستوى إدارة الإنترنت "وجمع تلك الإسهامات واستعراضها"، وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الرابعة عشرة وآخر إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١١.

٤٣ - وبحث المشاركون في اجتماع الفريق المنعقد بين الدورات التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر في جنيف، التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على الصعيدين الدولي والإقليمي. وشجّعوا على تعزيز فهم تأثيرات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياقات البلدان النامية، ودعوا إلى بذل جهود مشتركة على الصعيد الدولي لوضع مبادئ توجيهية ومنهجيات ومؤشرات عملية. وإضافة إلى ذلك، بتّ الفريق في تكوين الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على مستوى إدارة الإنترنت، الذي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة^(١١) إلى رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إنشاؤه.

(١٠) أعد الأونكتاد تقريراً للأمين العام عن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (E/CN.16/2010/12).

(١١) E/2010/2 و A/65/141.